

أهداف الملحق

يهدف الملحق لتحقيق الأهداف التالية:

- * تحديد مفهوم المخدرات و المؤثرات العقلية طبقا للتعديلات الواردة على القانون 18-04.
- * إبراز الاجراءات و التدابير الوقائية و العلاجية الجديدة في ظل القانونين 05-23 و 03-25.
- * تحليل مختلف صور الجرائم المستحدثة مع إبراز مظاهر التشديد في الجاني العقابي .
- * إبراز الاحكام الاجرائية المستحدثة للبحث و التحري و التحقيق في جرائم المخدرات و المؤثرات العقلية.
- * عرض آليات التعاون في سبيل محاربة جرائم المخدرات و المؤثرات العقلية
- * تقييم الأليات و التدابير المستحدثة و مدى قدرتها على مواجهة جرائم المخدرات و المؤثرات العقلية

محاور الملحق

- تجسد محاور الملحق فيما يلي:
- المحور الأول: مفهوم المخدرات و المؤثرات العقلية وفق آخر التعديلات.
- المحور الثاني: التدابير الوقائية و العلاجية المقررة.
- المحور الثالث: الأحكام الجزائية المستحدثة: الجرائم والعقوبات
- المحور الرابع: الأحكام الإجرائية المستحدثة للتحري و التحقيق في جرائم المخدرات و المؤثرات العقلية.

موضوع الملحق وإشكاليته

أصبحت جرائم تعاطي المخدرات و المؤثرات العقلية و المتاجرة بها من أكثر الجرائم التي باتت تهدد كيان المجتمع الجزائري ، على اثر ذلك و بعد 19 سنة من وضع القانون 18-04 المتعلق بالوقاية من المخدرات و المؤثرات العقلية وقمع الاستعمال و الاتجار غير المشروعين بها ، قام المشرع بتعديل هذا الأخير رغبة منه في كبح و تيرة ارتكاب هذه الجرائم، خاصة وأن الأرقام و المعطيات الموجودة تثبت فشله في التصدي لها.

بناء عليه صدر القانونين 05-23 و 05-25 المعدلين و المتممين للقانون 18-04 في محاولة لصد التغيرات و النفاض التي اعترت، حيث تنبى المشرع من خلالها سياسة جزائية تقوم بالموازنة بين الوقاية و العلاج و الردع و ذلك من خلال تعزيز دور التدابير الوقائية و العلاجية من جهة، و التشديد في التدابير القمعية من جهة أخرى.

قد وسع القانون 05-23 من مفهوم المخدرات و المؤثرات العقلية و نص على استحداث تدابير وقائية تركز بالأساس على وضع استراتيجيات وطنية للوقاية من المخدرات و المؤثرات العقلية، كما أبانت مواد القانون عن ارادة المشرع في تفعيل الأحكام القانونية المتعلقة بالتدابير العلاجية و اعتبارها بديلا للمتابعة الجزائية و تطبيق العقوبة ، هذا الى جانب تشديد الأحكام الجزائية و استحداث أساليب جديدة للتحري و التحقيق في الجرائم المرتبطة بتلك المواد.

أما القانون 13-25 هو الآخر فقد جاء بأحكام تدعم التدابير الوقائية و العلاجية من جهة، كما استحدثت جرائم جديدة ذات عقوبات مشددة من جهة أخرى، بالإضافة الى تعزيز صلاحيات السلطة القضائية خلال التحري و التحقيق في جرائم المخدرات و المؤثرات العقلية.

من هنا يأتي هذا الملحق للوقوف على مدى تجاوز القانونين 05-23 و 03-25 للتغيرات القانونية و النفاض التي اعترت القانون 18-04، ومدى كفاية التدابير و الاجراءات المستحدثة بموجبها للتقليل من جرائم المخدرات و المؤثرات العقلية.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم الحقوق

مخبر الدراسات القانونية العميقة



بالتسيق والتعاون مع

المجلس الوطني للأسرة والمرأة

ملحق وطني بعنوان:

الأحكام المستحدثة للوقاية من
المخدرات و المؤثرات العقلية
ومكافحتها

يوم: 28 أفريل 2026

